الأمم المتحدة

A/HRC/48/SR.41

الجمعية العامة

Distr.: General
30 December 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

محضر موجز للجلسة 41*

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الخميس، 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 15/30

الرئيسة: السيدة خان..... (فيجي)

المحتويات

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية

البند 2 من جدول الأعمال: التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

* لم تصدر محاضر موجزة للجلسات الأولى إلى الأربعين.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات في مذكرة وإدراجها أيضاً في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في *غضون أسبوع واحد من تاريخ هذا المحضر* إلى قسم إدارة الوثائق (DMS-DCM@un.org).

وأي محاضر مصوَّبة لجلسات المجلس العلنية في هذه الدورة سيعاد إصدارها لأسباب فنية بعد انتهاء الدورة.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة 15/35

البند 1 من جدول الأعمال: المسائل التنظيمية والإجرائية (A/HRC/48/L.28)

مشروع بيان الرئيسة (A/HRC/48/L.28): تقريرا اللجنة الاستشارية

1- **الرئيسة:** قال إن مشروع البيان، الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية، أُعد بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. وقالت إنها تفهم أنه يحظى بتأييد جميع الدول الأعضاء في المجلس.

2- *اعتُمد مشروع بيان الرئيسة الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.28.*

البند 2 من جدول الأعمال: التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والأمين العام (A/HRC/48/L.11 وA/HRC/48/L.24/Rev.1 وA/HRC/48/L.44 وA/HRC/48/L.45 وA/HRC/48/L.46 وA/HRC/48/L.47 وA/HRC/48/L.48)

مشروع القرار A/HRC/48/L.11: حالة حقوق الإنسان في اليمن

3- **السيد بيكرس** (هولندا): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، وهم أيرلندا وبلجيكا وكندا ولكسمبرغ ووفد بلده، فقال إن الحالة في اليمن ومعاناة الشعب هناك مصدر قلق كبير للمجلس بأسره ولا يمكن معالجتها إلا من خلال حل سياسي شامل جامع. وبموجب مشروع القرار، سيدعو المجلس جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وسيجدد ولاية فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين لمدة سنتين إضافيتين. وقد أدى الفريق، الذي أنشأه المجلس في عام 2017، دوراً حيوياً في جمع المعلومات، والإبلاغ عن أنماط الانتهاكات وتقديم توصيات إلى المجلس ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

4- وأضاف قائلاً إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين أجروا مفاوضات شفافة وجامعة بشأن مشروع القرار، وعُبر في النص عن آراء جميع الأطراف إلى حد بعيد. وعلاوةً على ذلك، بُذلت جهود لسد الفجوة بين مشروع القرار A/HRC/48/L.11 ومشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/48/L.6)، الذي قُدم في إطار البند 10 من جدول الأعمال. وأوضح أنه ينبغي تشجيع عمل لجنة التحقيق الوطنية اليمنية، وفي هذا الصدد، يتضمن مشروع القرار طلباً إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لتزويد اللجنة ببناء القدرات والمساعدة التقنية والدعم القانوني. غير أن أنشطة اللجنة يلزم تكميلها بأنشطة آلية دولية مستقلة ومحايدة مثل فريق الخبراء البارزين، وهو الهيئة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي تقوم برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع في اليمن.

5- **الرئيسة:** قالت إن تسع دول انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 700 981 7 دولار.

6- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): قالت، وهي تلقي بياناً عاماً قبل التصويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، إن النزاع المدمر في اليمن أدى خلال سبع سنوات إلى إزهاق أرواح ربع مليون إنسان وتشريد أكثر من أربعة ملايين آخرين. وأضافت قائلة إن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني منتشرة على نطاق واسع، وإنها قد ترقى إلى جرائم حرب. ومع ذلك، لا توجد دلائل على قرب نهاية النزاع. وعلى هذه الخلفية، يؤيد الاتحاد الأوروبي

بقوة مشروع القرار الذي يتناول مسؤوليات جميع أطراف النزاع ويؤكد على أهمية المساءلة. ومن شأن تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين لمدة سنتين أن يمنحه بعض الاستقرار الذي يحتاج إليه بشدة ويساعد على ضمان بحث الانتهاكات المدعى ارتكابها في اليمن على النحو الواجب. وأعربت أيضاً عن تأييدها للجنة التحقيق الوطنية وأملها في أن تتعاون الهيئتان تعاوناً كاملاً. وقالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال ملتزماً بالعمل مع حكومة اليمن ومع الشركاء الدوليين بروح إيجابية وبناءة.

7- **السيدة ستاش** (ألمانيا): قالت، وهي تدلي ببيان عام قبل التصويت، إن النزاع في اليمن أدى إلى كارثة إنسانية للسكان المدنيين في البلد، تفاقمت بفعل التدهور الاقتصادي وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن المهم أن يتم التحقيق بنزاهة في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونوهت بالجهود التي يبذلها تحالف دعم الشرعية في اليمن للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالخسائر في صفوف المدنيين. ومع ذلك، تبقى مقتنعة بأن وجود آلية دولية مستقلة ذات ولاية من الأمم المتحدة أمر أساسي لضمان المساءلة لصالح الشعب اليمني.

8- **الرئيسة:** دعت الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

9- **السيد مجوَّر** (المراقب عن اليمن): قال إن من المؤسف أن يُقدَّم مرة أخرى مشروعا قرارين منفصلان بشأن اليمن في إطار بندين مختلفين من جدول الأعمال. وأوضح أن حكومة اليمن، كما ذكرت في مناسبات سابقة، لا تعارض إجراء تحقيقات في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في البلد، ولكن لا يسعها أن توافق على إسناد هذه المهمة إلى هيئة كشفت منذ البداية عن تحيزها وعدم مهنيتها. والإصرار على اقتراح مشروع قرار في إطار البند 2 من جدول الأعمال لتجديد ولاية فريق الخبراء البارزين يؤكد ببساطة أن بعض الأطراف تسعى إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان وتقويض فعالية المجلس.

10- وقال إن من شأن اتباع هذا المسار أن يضعف وحدة استجابة المجتمع الدولي للحالة في اليمن، وأن يبعث برسالة خاطئة إلى الميليشيات، التي سيشجعها ذلك على رفض مبادرات السلام على أساس أن لها أنصاراً داخل المجلس. وعلاوةً على ذلك، من شأن مشروع القرار المقدم في إطار البند 2 أن يعقد الوضع القائم بفرض آلية تحقيق موازية إلى جانب لجنة التحقيق الوطنية، التي سبق أن أجرت تحقيقات ناجحة في انتهاكات حقوق الإنسان والتي تم تجديد ولايتها بموجب مرسوم رئاسي في 28 أيلول/سبتمبر 2021.

11- وقال إنه يود أن يشكر ممثل البحرين على طلبه التصويت على مشروع القرار، ودعا الدول الأعضاء في المجلس إلى التصويت ضده. وأكد أن مشروع القرار المطروح في إطار البند 10 من جدول الأعمال كاف وهو الطريقة المناسبة لمعالجة مسألة حقوق الإنسان في اليمن.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

12- **السيد بوجيري** (البحرين): قال إن البحرين والدول الأخرى في تحالف دعم الشرعية في اليمن واليمن نفسه، كان لها دور أساسي في إنشاء فريق الخبراء البارزين في عام 2017، وتعاون التحالف بشكل كامل وشفاف مع الفريق. لكن الفريق مع الأسف أساء استخدام ولايته وتجاوز أحكام قرار مجلس الأمن 2216 (2015)، لا سيما بوصف قائد الحركة الحوثية بأنه قائد الثورة وبوصف الميليشيات الحوثية بأنها سلطات الأمر الواقع. وأضفت التقارير التي قدمها فريق الخبراء البارزين شرعية على الانقلاب، ووسعت الانقسامات القائمة في البلد، وضللت الرأي العام الدولي نحو الاعتقاد أن الأزمة في اليمن بدأت بتدخل من التحالف.

13- ورأى أن تقديم مشروعي قرارين بشأن اليمن في إطار بندين منفصلين من جدول الأعمال إلى المجلس لن يؤدي إلا إلى الاستقطاب ولن يساعد البلد على الخروج من الأزمة التي غرق فيها عندما أطاحت

الميليشيات الحوثية الحكومة الشرعية في عام 2014. ويركز مشروع القرار المقدم في إطار البند 10 على تقديم المساعدة التقنية وبناء قدرات لجنة التحقيق الوطنية. والواقع أن اللجنة، التي تعمل بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، هي أكثر الآليتين فعالية، لأنها أكثر إدراكاً لتعقيدات الحالة السياسية الداخلية، وهي في وضع أفضل لرصد الانتهاكات وجمع الأدلة والسعي إلى تحقيق العدالة والمساءلة. وأضاف أن مقدمي مشروع القرار في إطار البند 2 يتجاهلون تماماً مطالب الحكومة الشرعية في اليمن، التي أعربت مراراً عن رفضها الصريح لأي تجديد لولاية فريق الخبراء البارزين. وأكد أن اليمن يستحق من المجلس معاملة أفضل. وقال إن وفده سيصوت ضد مشروع القرار، وهو يشجع الدول الأخرى على أن تحذو حذوه.

14- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إن وفد بلده يأسف لاستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن ويؤيد وقفاً فورياً لإطلاق النار في كامل البلد والتوصل إلى حل سياسي دائم. وأثنى على المملكة العربية السعودية لما بذلته من جهود لدعم اتفاق الرياض وقرار مجلس الأمن 2216 (2015)، وأشاد بالعمل الهام الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن. ورأى أن مشروعي القرارين المعروضين على المجلس ينبغي اعتبارهما متكاملين ومتآزرين؛ ومع ذلك، سيعزز المجلس موقفه ويرسل رسالة أقوى إذا استعاد وحدة موقفه من اليمن. وقال إن البرازيل ستصوت لصالح مشروع القرار A/HRC/48/L.11.

15- **السيد مورزينغر باغاني** (أوروغواي): قال إنه يجب إعادة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني في اليمن، لأسباب أهمها حماية السكان المدنيين من أعمال العنف التي يرتكبها أي من أطراف النزاع. وفي هذا الصدد، لا بد من تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين حتى يتمكن المجتمع الدولي من الاعتماد على معلومات محايدة بشأن حالة حقوق الإنسان في البلد. وقال إن أوروغواي ستصوت لصالح مشروع القرار وشجع جميع الأطراف على وضع حد للأعمال العدائية والسعي إلى إيجاد حل سلمي لخلافاتها.

16- **السيدة مارتينس لييفانو** (المكسيك): قالت إن للحالة في اليمن تأثيراً خطيراً على الأمن في المنطقة المحيطة. ومع ذلك، بذلت الدول المجاورة جهوداً كبيرة لدعم السكان المدنيين. وينبغي لمقدمي مشروع القرار أن يواصلوا الحوار مع الدولة المعنية ومع المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار المطروح في إطار البند 10. ومن المهم مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف من أجل تحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى حل توفيقي، بغية عرض قرار واحد بشأن اليمن على المجلس. ومن المستصوب في مثل هذه الحالة السعي إلى تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين لمدة سنة واحدة فقط بدلاً من سنتين، من أجل إتاحة تقييم الحالة على أرض الواقع. ومع ذلك، تعتزم المكسيك التصويت لصالح مشروع القرار، وتدعو مقدميه إلى الإبقاء على دعوتهم للدول إلى الامتناع عن نقل الأسلحة إلى أي طرف في النزاع إذا كانوا يعتقدون أنه يوجد احتمال كبير لاستخدام تلك الأسلحة لارتكاب انتهاك خطير لقانون حقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني أو لتيسير ارتكابه.

17- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إنه ينبغي لجميع أعضاء المجلس أن يؤيدوا مشروع القرار حتى يتسنى مواصلة العمل المهم الذي اضطلع به فريق الخبراء البارزين. وأعرب عن قلقه إزاء التقارير التي تفيد بارتكاب جميع الأطراف انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما الانتهاكات ضد الفئات الضعيفة مثل الأطفال، وأعرب عن اشمئزازه إزاء الاستهداف العشوائي للمدن في المملكة العربية السعودية بطائرات بدون طيار وبقذائف. وقال إن على أطراف النزاع في اليمن التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة واتخاذ إجراءات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يؤدي فريق الخبراء البارزين دوراً حاسم الأهمية بتقديم تقاريره إلى المجلس. وأضاف قائلاً إن السبيل إلى تحسين حالة حقوق الإنسان ما زال التوصل إلى حل سياسي، وفي هذا الصدد يبدي وفد بلده استعداده لدعم عمل المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن.

18- **السيد جيانغ** دوان (الصين): قال إنه يؤيد طلب التصويت على مشروع القرار. ورأى أن على الدول التي لديها آراء متعارضة في قضايا حقوق الإنسان أن تعالج خلافاتها من خلال الحوار والتعاون

البناءين، ولا ينبغي استخدام حقوق الإنسان ذريعة لممارسة الضغط وفرض آليات ضد الرغبات الصريحة للبلد المعني. والواقع أن الحكومة الشرعية في اليمن تعارض تجديد ولاية فريق الخبراء البارزين، لأن هذا التجديد سيؤدي إلى المواجهة وإهدار الموارد بينما لا يكاد يسهم شيئاً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأوضح أن الصين تنوي التصويت ضد مشروع القرار.

19- **الرئيسة:** قالت إن الدانمرك انسحبت من قائمة مقدمي مشروع القرار.

20- **السيد يسبيرسن** (الدانمرك): قال إن الحالة في اليمن بعد سبع سنوات من النزاع ما زالت مزرية. وقد أبرز أحدث تقرير لفريق الخبراء البارزين انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، بما في ذلك التعذيب، وارتكاب جميع الأطراف المتحاربة للعنف الجنسي والجنساني. ويستطيع المجلس، بدعمه الفريق وتجديد ولايته، أن يساعد على تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتُكبت وضمان عدم نسيان معاناة الشعب اليمني. وأوضح أن الدانمرك تنوي التصويت لصالح مشروع القرار.

21- **السيد أوكانيوا** (اليابان): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في اليمن. وأدان الهجمات التي تشنها الميليشيات الحوثية، داخل اليمن وضد المملكة العربية السعودية على حد سواء، وشجع جميع أطراف النزاع على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وقال إن فريق الخبراء البارزين ينبغي أن يسعى إلى دفع عملية السلام قُدماً بطريقة بناءة؛ غير أن بعض تقارير الفريق تتضمن عبارات مضللة لا تساعد على تعزيز السلام. وقال إن وفد بلده ما برح يطلب دمج مشروعي القرارين المتعلقين باليمن في مشروع قرار واحد؛ وللأسف، لم يتحقق ذلك. ولهذا السبب، تعتزم اليابان الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

22- *وبناءً على طلب ممثل البحرين، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، أوروغواي، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، فيجي، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، توغو، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كوبا، ليبيا، موريتانيا، الهند.

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، ملاوي، ناميبيا، نيبال، اليابان.

23- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.11 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 18 صوتاً، وامتناع 7 أعضاء عن التصويت.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

24- **السيدة بيبان** (المراقبة عن سلوفينيا): قالت، وهي تعرض مشروع القرار بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، كما وصفتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في التحديث الشفوي الذي قدمته

في الجلسة الأولى لدورة المجلس الحالية. وقالت إن مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1 هو ثمرة محادثات شاملة وتفاعل مع جميع الدول الأعضاء في المجلس ومع وفود أخرى، بما فيها وفد أفغانستان، أحد مقدميه. ويتناول المشروع شواغلها المشتركة ويستجيب لنداء المفوضة السامية إلى المجلس لإنشاء آلية مكرسة لرصد تطور حالة حقوق الإنسان. ويعكس النص نهجاً تدريجياً، وينشئ ولاية مقرر خاص جديد لضمان استمرار قيام خبير مستقل برصد الحالة بعد آذار/مارس 2022. وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الكامل مع المقرر الخاص، ما أن يبدأ عمله، وعلى منح المكلف بالولاية حق الوصول إلى المعلومات اللازمة دون عوائق.

25- ورغم أن مشروع القرار نُقح تنقيحاً كبيراً من أجل تلبية شواغل جميع الأطراف، بما فيها أفغانستان، فقد أُجري أيضاً تنقيح شفوي للفقرة السادسة من الديباجة. ودعت أعضاء المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ومعارضة أي تعديلات.

26- **الرئيسة:** قالت إن وفد الصين اقترح عدة تعديلات على مشروع القرار. وأشارت إلى أن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.43 قد سُحب، ودعت ممثل الصين إلى عرض التعديلات المقترحة على مشروع القرار الواردة في الوثائق A/HRC/48/L.44 وA/HRC/48/L.45 وA/HRC/48/L.46 وA/HRC/48/L.47 وA/HRC/48/L.48.

27- **السيد جيانغ** دوان (الصين): قال إن على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وأن يتمسك بمبدأ "عملية يقودها ويمسك بزمامها الأفغان"، وأن يدعم مسار التنمية الذي اختاره الشعب الأفغاني، وأن يقدم إليه المساعدة اللازمة للتغلب على التحديات الراهنة. ورأى أن مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الأوروبي تعتوره عيوب جدية يمكن أن تقوض الجهود الرامية إلى معالجة الوضع الميداني ويمكن أن تؤثر سلباً في رفاه الشعب الأفغاني. وأوضح أن وفده يشكر مقدمي مشروع القرار على تفاعلهم مع جميع الأطراف بشأن النص، لكنه يأسف لعدم قبول التوصيات المعقولة التي قدمتها الصين أثناء المفاوضات. ولهذا السبب، اضُطرت الصين إلى اقتراح عدة تعديلات.

28- ومن خلال التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.44، تسعى الصين إلى معالجة القرار الذي لا أساس له بتجميد أصول المصرف المركزي الأفغاني، والذي من شأنه أن يعوق تنمية الاقتصاد الأفغاني ويقوض الجهود الرامية إلى ضمان إعادة الإعمار السلمي ويزيد من تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة. وقال إن احتياطيات النقد الأجنبي الأفغانية مملوكة للدولة الأفغانية وينبغي أن تكون مخصصة لاستخدام الشعب الأفغاني وحده؛ ولا ينبغي أن تستخدمها دول أخرى أداةً لممارسة الضغط السياسي على أفغانستان. ودعت الصين البلدان المعنية إلى التراجع فوراً عن القرار المعني.

29- وأضاف قائلاً إن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.45 يعكس وجهة نظر الحكومة الصينية بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يدعم جهود أفغانستان للحفاظ على السلام والاستقرار وضمان تمتع جميع الأشخاص بالحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحق في التنمية، والحقوق المدنية والسياسية.

30- وأكد أن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.46 يصحح ولاية المقرر الخاص الجديد المقترح، المحدودة أساساً في شكلها الحالي، من حيث إنها تتجاهل عمداً انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، ولا سيما تلك التي تعزى إلى القوات الأجنبية، وتركز حصراً على الحقوق المدنية والسياسية، دون ذكر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحق في التنمية. فالولاية، في شكلها الحالي، لا تمتثل مبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس التي حددها المجلس.

31- وأردف قائلاً إن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.47 يذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها تسببوا في المشاكل التي تواجهها أفغانستان حالياً. وينبغي لتلك البلدان أن تتحمل المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في أفغانستان على مدى العقدين الماضيين وأن تحاسب مرتكبي تلك الانتهاكات. وينبغي لها أيضاً أن تتحمل المسؤولية عن إعادة بناء أفغانستان اقتصادياً واجتماعياً، بدلاً من نقل المسؤولية إلى المجتمع الدولي.

32- وفيما يتعلق بالتعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.48، في آذار/مارس 2022، ستقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريراً خطياً إلى مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وستعقد حواراً في هذا الصدد. ولذلك، لا حاجة إلى أن تطلع المفوضة السامية المجلس "حسبما تراه ضرورياً"، كما تدعو إلى ذلك الفقرة 16 من مشروع القرار.

33- وأخيراً، أشار إلى أن تقديم الصين لتلك التعديلات لا يعني أن الصين تؤيد مشروع القرار.

34- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): قالت إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين لا يوافقون على التعديلات المقترحة، وطلبت إلى المجلس أن يطرح كل تعديل للتصويت.

35- **الرئيسة:** أعلنت انضمام أربع دول إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 200 824 دولار. ودعت الدولة المعنية بمشروع القرار إلى الإدلاء ببيان.

36- **السيد أنديشا** (المراقب عن أفغانستان): قال إن حركة طالبان تعهدت، عقب استيلائها على الدولة عنوة، بدعم حقوق الإنسان في أفغانستان. غير أن التفاؤل الأولي المشوب بالحذر اضمحل بعد إعلان ما يسمَّى بحكومة تصريف الأعمال، التي تضم أشخاصاً مدرجين في قوائم جزاءات الأمم المتحدة وتستبعد النساء والأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية، وبعد الحصار الموسع على مقاطعة بانشير ثم الهجوم الشرس عليها. ومنذ ذلك الحين، ارتُكبت سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك القتل المستهدف، والقيود المفروضة على حرية التنقل والتجمع والتعبير والصحافة، والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، والعنف والتمييز ضد النساء والفتيات. ويخشى الناس في جميع أنحاء البلاد عن حق على حياتهم، ومن المؤكد أن المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان سوف تحدث.

37- وأكد أن على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة شعب أفغانستان في جهوده لاختيار حكومته. وأضاف أن الحكومة التي يختارها الشعب يمكنها أن تيسر المشاركة المجدية للنساء والشباب في إدارة الشؤون العامة، وجمع الطوائف الدينية والجماعات الإثنية في البلد، ودعم حقوق الإنسان للجميع. وفي مجتمع متعدد الإثنيات وتعددي مثل أفغانستان، لا غنى عن التمسك بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لكل فرد وكل مجموعة إثنية من أجل مستقبل سلمي وكريم. وقال إن وفد بلده يود أن يشكر الاتحاد الأوروبي على اقتراحه إنشاء منصب مقرر خاص قطري جديد لرصد حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وفي حين أن الحالة الميدانية تتطلب آلية تحقيق أقوى كثيراً، أعرب عن أمله في أن يقف أعضاء المجلس إلى جانب شعب أفغانستان وأن يعتمدوا بالإجماع مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1.

38- **الرئيسة:** دعت المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.44.

39- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت معللةً التصويت قبل التصويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.44 يتضمن عناصر تدخل في نطاق اختصاص صندوق النقد الدولي؛ وهي لا تتعلق بعمل مجلس حقوق الإنسان، ولا صلة مباشرة لها بسياق مشروع القرار أو الغرض منه، ولم تثرها مفوضة

الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في آخر تحديث شفوي لها. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد التعديل.

40- *وبناءً على طلب ممثلة النمسا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوروغواي، إريتريا، باكستان، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، فرنسا، فيجي، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هولندا، اليابان.

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، جزر البهاما، السنغال، الصومال، غابون، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال.

41- *رُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.44 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 18 عضواً عن التصويت.*

42- **الرئيسة**: دعت المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.45.

43- **السيدة تيشي – فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت معللةً التصويت قبل التصويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الصيغة الحالية للفقرة 8 من مشروع القرار تعكس النداءات التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات والأطفال والأشخاص المنتمون إلى أقليات إثنية ودينية. وأكدت وجود أدلة متينة على أن التراجع المزعوم في تمتع الأفغان بحقوق الإنسان والحريات الأساسية إنما هو حقيقة واقعة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يواصل دعمه للشعب الأفغاني والديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. وأوضحت أن مضمون الفقرة 8 مكررا أُدرج، خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار، في نص الفقرة 8 الحالية بروح من التفاعل البناء والمرونة. وتعكس الفقرة 8 توازناً دقيقاً يراعي مختلف الآراء المعرب عنها. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد التعديل.

44- *وبناءً على طلب ممثلة النمسا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إريتريا، باكستان، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، فرنسا، فيجي، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هولندا، اليابان.

الممتنعون عن التصويت:

أوزبكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، الصومال، غابون، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال.

45- *رُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.45 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 16 عضواً عن التصويت.*

46- **الرئيسة:** دعت المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.46.

47- **السيد تشيرنياكوف** (الاتحاد الروسي): تكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت، فقال إن الاتحاد الروسي يؤيد إجراء استعراض محايد لأسباب الحالة الراهنة في أفغانستان. فمن غير المقبول إلقاء اللوم على طرف بعينه عن الحالة، وتجاهل انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي وقعت على مدى العقدين الماضيين، ولا سيما تلك التي ارتكبتها القوات الأجنبية. وقد انعكس هذا الموقف المعيب في ولاية المقرر الخاص التي اقتُرح إنشاءها في مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1. لذلك يؤيد الاتحاد الروسي التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.46. غير أن هذا التعديل لا يلغي الحاجة إلى إجراء تحليل نقدي كامل لضرورة مثل هذا المقرر الخاص، نظراً لأن إنشاء هذه الولاية لن يؤدي إلى أي تحسين في حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، بل إنه سيؤدي إلى تسييس المناقشات المتوترة أصلاً في هذا الصدد.

48- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت معللةً التصويت قبل التصويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.46 يراد منه إضعاف الفقرة المركزية من منطوق مشروع القرار، التي تعكس طلباً واضحاً من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى المجلس بإنشاء آلية مكرسة لرصد تطور حالة حقوق الإنسان في أفغانستان لضمان استمرار الرصد بعد آذار/مارس 2022. وتم التفاوض على المشروع الحالي في استجابة مباشرة لذلك الطلب، وهو يتماشى مع الولاية التي دعت المفوضة السامية المجلس إلى إنشائها. وأضافت قائلةً إن المقترحات الداعية إلى تعديل الفقرة 12 (أ) وإدراج فقرة جديدة 12 (أ) مكرراً غير مقبولة، لأنها ستحد من نطاق ولاية المقرر الخاص المقترحة وتغيرها تغييراً كبيراً، على نحو يصرف الانتباه عن جهود الرصد الجارية. والمسائل المشار إليها في التعديل المقترح لا تدخل ضمن نطاق ولاية تقديم التقارير التي اعتمدتها المفوضة السامية أو القرار دإ-1/31 الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في آب/أغسطس 2021 في دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين. وقد أثيرت هذه المسائل أثناء المفاوضات بشأن مشروع القرار، لكن وفوداً عديدة لم تؤيد إدراجها. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد التعديل.

49- *وبناءً على طلب ممثلة النمسا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، باكستان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، فرنسا، فيجي، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هولندا، اليابان.

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، الصومال، غابون، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال.

50- *رُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.46 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.*

51- **الرئيسة**: دعت المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.47.

52- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت معللةً التصويت قبل التصويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن أفغانستان تحتاج بلا شك إلى دعم متزايد من المجتمع الدولي بالنظر إلى الحالة الإنسانية المتردية في البلد، على النحو المبين في قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-1/31، الذي تستند إليه الفقرة 10 من مشروع القرار. وأضافت قائلةً إن الأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان أكدا من جديد، في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الأخير بشأن الحالة في أفغانستان، ضرورة تقديم مساعدة إنسانية محايدة ومستقلة لجميع السكان المتضررين، دون تمييز. ورأت أن إضافة عبارة يراد منها تقويض الفقرة 10 أمر غير مقبول. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد التعديل.

53- *وبناءً على طلب ممثلة النمسا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، باكستان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية).

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، فرنسا، فيجي، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هولندا، اليابان.

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، الصومال، غابون، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال.

54- *رُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.47 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.*

55- **الرئيسة**: دعت المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.48.

56- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت معللةً التصويت قبل التصويت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة عمل المفوضة السامية ومكتبها في أفغانستان، ويعتقد أن من المهم للغاية أن تحيط المفوضة السامية المجلس علماً بتطورات أزمة حقوق الإنسان إلى أن يبدأ المقرر الخاص المقترح عمله. وأضافت قائلةً إن مقدم التعديل المقترح، باقتراحه حذف الفقرة 16 من مشروع القرار، يسعى إلى منع المناقشة في المجلس بشأن حالة من

أكثر حالات حقوق الإنسان حرجاً في الوقت الراهن. ولهذه الأسباب، ستصوت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس ضد التعديل.

57- *وبناءً على طلب ممثلة النمسا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، باكستان، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

المعارضون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، فرنسا، فيجي، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الهند، هولندا، اليابان.

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، الصومال، غابون، الفلبين، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيا، موريتانيا، ناميبيا، نيبال.

58- *رُفض التعديل المقترح الوارد في الوثيقة A/HRC/48/L.48 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 5 أصوات، وامتناع 17 عضواً عن التصويت.*

59- **الرئيسة:** دعت المجلس إلى اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

60- **السيد جيانغ** دوان (الصين): قال إن الحرب في أفغانستان وضعت أوزارها، لكن المسائل التي يواجهها الشعب الأفغاني لا تزال دون حل. فالوضع الحالي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات القوة والتدخل العسكري والضغط من أجل ما يسمى بالتحول الديمقراطي. وقد أدى الانسحاب المتسرع للقوات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها إلى مشاكل جديدة في البلد. وعلى المجتمع الدولي أن يشجع على تشكيل هيكل سياسي واسع وشامل للجميع؛ وانتهاج سياسات محلية وخارجية معتدلة وحكيمة وسياسة حسن جوار ودية على المستوى الإقليمي؛ واحترام الحقوق الأساسية للأقليات الإثنية والنساء والأطفال؛ والتزام واضح بمكافحة القوى الإرهابية.

61- وقال إن ما يقرب من نصف سكان أفغانستان يعيشون تحت خط الفقر، وإن ملايين الأشخاص يعانون من أزمة غذائية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم للشعب الأفغاني مساعدة إنسانية عاجلة. بيد أنه لا يمكنه تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشعب الأفغاني إذا تجاهل الظروف والتحديات الوطنية المحددة في البلد واستهدف طرفاً واحداً بصورة انتقائية ولم يناقش سوى فئات معينة من حقوق الإنسان. ولا ينبغي استخدام الحالة في أفغانستان لخدمة المصالح السياسية لبعض البلدان؛ وإلا سيؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلد وإعاقة تنميته، وتجاهل حقوق الإنسان لشعبه، وتقويض مصداقية المجلس. وقال إن احتلال الولايات المتحدة وحلفائها العسكري لأفغانستان لأكثر من عقدين من الزمن كان وبالاً على الشعب الأفغاني. ويجب التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال تلك الفترة الزمنية ومحاسبة مرتكبيها. وأوضح أنه لما كان المجلس اعتمد القرار دإ-1/31 في آب/أغسطس 2021، فإن الصين تساورها شكوكٌ بشأن الحاجة إلى قرار آخر، ومخاوف من أسباب سعي الاتحاد الأوروبي إلى اعتماده. ونظراً للعيوب

الكبيرة التي تعتور النص المقترح، ورفض التعديلات التي اقترحتها الصين، فإن الصين والاتحاد الروسي وباكستان وجمهورية فنزويلا البوليفارية لا يسعها تأييد مشروع القرار وتطلب طرحه للتصويت.

62- **السيدة إيمان- شاندورو** (ناميبيا): قالت إن وفد بلدها امتنع في الماضي عن التصويت على مشاريع قرارات خاصة ببلدان محددة. ولم يعد الأمر كذلك بعد تغير سياسة البلد في هذا الشأن. وقالت إن حكومتها ترى أنه لا ينبغي إحداث آليات خاصة ببلدان محددة إلا إذا كانت الدولة المعنية لا تتخذ تدابير كافية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان؛ ويجب إحداث هذه الآليات كجزء من نهج تكميلي، ويجب أن تسعى إلى معالجة شواغل حقوق الإنسان معالجة حقيقية. وفي حالة أفغانستان، يتضح من التحديث الشفوي الذي قدمته المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن سلطات الحكم لا تدعم حقوق الإنسان، على الرغم من تعهدها القيام بذلك. وأضافت قائلةً إن مشروع القرار يعدد بشكل شامل شواغل حقوق الإنسان في أفغانستان، ولا سيما انتهاكات حقوق الإنسان العديدة التي ترتكبها حركة طالبان، مثل العنف ضد المحتجين والقيود المفروضة على حق النساء والفتيات في التعليم وحرية التنقل. وعلى الرغم من أن نوع الآلية المقترحة في مشروع القرار ليس الخيار المفضل لحكومة بلدها، فإن الولاية المقترحة ستقطع شوطاً بعيداً في ضمان استمرار رصد حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ولذلك سيصوت وفد بلدها لصالح مشروع القرار.

63- **السيد دا سيلفا نونيس** (البرازيل): قال إنه بالنظر إلى التطورات الميدانية الأخيرة في أفغانستان، ينبغي اتخاذ تدابير جريئة لرصد حالة حقوق الإنسان فيها، لا سيما فيما يخص النساء والفتيات. وأوضح أن البرازيل تؤيد إحداث إجراء خاص لتدعيم دور المجلس في معالجة الأزمة في أفغانستان؛ بيد أنها كانت تفضل أن يبرز مشروع القرار التحديات التي يواجهها الشعب الأفغاني فيما يتعلق بحقوقه في حرية الدين والمعتقد وفي حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي. وفي حين أن مشروع القرار يقر إلى حد ما بجهود البلدان المجاورة في تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان، فإنه لا يكاد يشير إلى الإجراءات التي تتخذها البلدان الأخرى فيما يتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء الأفغان. وقال إن احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية والمشورة الموثوقة التي تقدمها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن أفغانستان اعتباران مهمان في هذا الصدد. ويمكن أن يؤدي المجلس دوراً حاسم الأهمية في حل الأزمة الراهنة بتعزيز الحوار الدولي وتنسيق العمل مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

64- **السيد هاشمي** (باكستان): تكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي فقال إن قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-1/31، الذي اعتُمد بتوافق الآراء في دورة المجلس الاستثنائية الحادية والثلاثين، التي عُقدت بطلب منظمة التعاون الإسلامي، نقل رسالة تضامن موحدة مع الشعب الأفغاني. ورأى أن للحفاظ على موقف موحد أهمية قصوى في التخفيف من حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ولئن كانت بعض عناصر القرار دإ-1/31 قد أُوردت في مشروع القرار قيد النظر حالياً، فليس من الواضح ما إذا كان المشروع يقدم أي قيمة مضافة، خاصة وأنه يتحاشى على ما يبدو استخدام مفهوم المساءلة. وقال إن منظمة المؤتمر الإسلامي تؤكد من جديد ضرورة إجراء حوار واسع النطاق بين جميع الأطراف وممثلي شعب أفغانستان، ومشاركة المجتمع الدولي النشطة، بما في ذلك الأمم المتحدة والجهات الدولية والإقليمية الرئيسية في مجالات السياسة والمساعدة الإنسانية والتنمية. وذكر أن المساعدة الدولية تظل حاسمة الأهمية لتهيئة بيئة يمكن فيها تلبية احتياجات الشعب الأفغاني وتطلعاته. وأشار إلى أن منظمة التعاون الإسلامي ترحب بالالتزامات التي قُطعت في الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن الحالة الإنسانية في أفغانستان.

65- وقال متكلماً بصفته ممثل باكستان إن أفغانستان تقف عند منعطف حاسم، بعد أربعة عقود من النزاعات وما نجم عنها من تكاليف بشرية مدمرة. وبالرغم من بعض الشواغل المشروعة، توجد فرصة حقيقية للنهوض بالأهداف المشتركة المتمثلة في السلام والأمن والاستقرار والتنمية وحقوق الإنسان في أفغانستان. ويتعين اتخاذ تدابير دولية قائمة على الحذر والتناسب للتعاطي مع الوضع ووضع استراتيجية

تمنح احتياجات الشعب الأفغاني وتطلعاته المشروعة الأولوية. ومن المهم للغاية استخلاص العبر من عواقب التعاطي أو عدم التعاطي مع الوضع في أفغانستان في الماضي.

66- وأبدى أسفه لأن مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1، فيما يتعلق بنهج الاستجابة الدولية ومعايرتها وترتيب مراحلها، غير مناسب التوقيت وغير مدروس جيداً وسيأتي بنتائج عكسية. أولاً، لا يعكس مشروع القرار تقييماً للحالة في أفغانستان على خلفية النزاع الطويل الأمد. وما يسمى بالنهج "التطلعي" المتبع معيب، من حيث إنه لا يتصدى للواقع المزعج لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة التي ارتكبتها مختلف الجهات. وبدلاً من ذلك، يعكس المشروع نهجاً مريحاً سياسياً لا يقيم سوى تطور حالة حقوق الإنسان في البلد. ثانياً، على الرغم من التأكيدات التي تفيد بعكس ذلك، تكرر ولاية المقرر الخاص الجديد المقترح بلا داع الولايات الحالية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في رصد الحالة والإبلاغ عنها. بل إن هذه الولاية قد تزيد الحالة تعقيداً؛ وسِجِل العديد من هذه الولايات في حالات النزاع وما بعد النزاع لا يُحسد عليه. ثالثاً، لا يوضح مشروع القرار كيف يمكن أن يؤدي تعيين مقرر خاص إلى تحسين الحالة في أفغانستان، لأسباب ليس أقلها أنه لا يأخذ في الاعتبار مسائل خطيرة مثل الإعسار المالي الحالي في البلد والافتقار إلى آليات الحكم. وعلى الرغم من المقترحات التي قدمها وفد بلده، لا تشمل الولاية الجديدة المقترحة إجراء تقييم للاحتياجات أو تقديم المساعدة التقنية. رابعاً، لا يتوافق مشروع القرار مع التركيز العام للأمم المتحدة والمنطقة على المساعدة الإنسانية والمساعدة المالية والتوصل إلى تسوية سياسية جامعة. ومن المؤسف أن الشواغل المشروعة لبلدان المنطقة والمحاولات البناءة التي قام بها وفد بلده لإدراج منظور إقليمي في مشروع القرار تم تجاهلها بوجه عام.

67- وأضاف قائلاً إن النهج المتحيز الواضح في مشروع القرار مخيب للآمال ويعزز فكرة مقلقة مفادها أن الانتهاكات والتجاوزات لها تاريخ انتهاء وأن بعض الجهات الكبرى لديها حصانة من المساءلة. ولا ترد في مشروع القرار إدانة قاطعة للانتهاكات الموثقة توثيقاً جيداً، بل عوملت وكأنها مجرد أضرار جانبية. وبالتالي ستتضرر مصداقية المجلس بسبب الحماس الخاطئ وتعميم المعايير المزدوجة. ولذلك سيصوت وفد بلده ضد مشروع القرار.

68- **السيد فييغاس** (الأرجنتين): أكد من جديد دعم حكومته الثابت لسيادة أفغانستان واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وقال إن جميع الأطراف في البلد، ولا سيما الأطراف في الحكم، ينبغي أن تمتثل أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي أن تتخذ على وجه السرعة خطوات لحماية الأشخاص المعرضين للخطر، ولا سيما النساء والأطفال وغيرهم من ضعاف الحال، مثل اللاجئين والمشردين داخلياً وكبار السن وأعضاء مجتمع الميم+. ويجب معالجة الحالة في أفغانستان وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تقديم مجموعة من الضمانات لأفغانستان لضمان استمرار التقدم نحو إعمال حقوق الإنسان في البلد. وأشار إلى النداء الذي وجهته المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى المجلس خلال تحديثها الشفوي، فقال إن مشروع القرار خطوة مهمة من حيث إنه ينص على تعيين مقرر خاص لرصد حالة حقوق الإنسان والإبلاغ عنها وتقديم توصيات لتحسينها، بالاستناد إلى ما تقدمه المفوضية السامية لحقوق الإنسان من مساعدة وخبرة حيوية. وأوضح أن وفد بلده سيصوت لصالح مشروع القرار.

69- **السيد كونستانت روزالس** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الغزو العسكري الذي قامت به الولايات المتحدة وحلفاؤها لأفغانستان وما تلاه من احتلال البلد على مدى أكثر من عقدين قوض سيادة البلد وسلامته الإقليمية، وأضر باستقراره الاجتماعي والاقتصادي، وأسفر عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لشعبه. وهذا الغزو هو السبب الأساسي للكارثة الإنسانية الراهنة في أفغانستان. وقد ادعى مقدمو مشروع القرار أن الآلية التي يوفرها ستتيح رصد حالة حقوق الإنسان في أفغانستان وحماية الشعب

الأفغاني، ومع ذلك يمنع مقدمو مشروع القرار أنفسهم البلد من تأمين موارد معينة، مثل التمويل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لإعادة إعمار البلد بعد الغزو. ولن تساعد ولاية المقرر الخاص الجديد المقترح على النهوض بحالة حقوق الإنسان في البلد، بل ستؤدي إلى التدخل في الشؤون الأفغانية. ويجب على المجلس أن يفي بولايته المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق الحوار والتعاون الحقيقيين، ولا ينبغي أن يسمح للتسييس أو الانتقائية أو الكيل بمكيالين بالتأثير في عمله. إن فنزويلا تؤيد السلام في أفغانستان، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، في البلد. وأوضح أنها تنوي التصويت ضد مشروع القرار.

70- **السيد تشيرنياكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يقدر استعداد مقدمي مشروع القرار لتغيير بعض الصيغ في مشروع القرار، غير أن معظم المقترحات في هذا الشأن رُفضت مع الأسف. ورأى أن اعتماد قرار جديد بشأن الحالة في أفغانستان بعد انقضاء شهر واحد فقط على عقد دورة المجلس الاستثنائية في الموضوع نفسه سيكون متسرعاً، خاصة وأن القرار دإ-1/31 لم ينفَّذ بالكامل بعد. وقال إن وفد بلده يأسف لإدراج صيغة متحيزة في مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1 تهدف إلى إلقاء اللوم على بعض أطراف النزاع والتهرب من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها مشاركون آخرون على مدى السنوات العشرين الماضية. ولا يوجد تقييم للأسباب الحقيقية للكارثة الإنسانية في أفغانستان، التي شملت عمليات عسكرية وجرائم مرتكبة ضد المدنيين، فضلاً عن انسحاب جيش الولايات المتحدة المتسرع وغير المسؤول عموماً دون كفالة عملية انتقال سليمة. ونظراً للحالة السياسية الداخلية المعقدة في أفغانستان، لا بد من اتباع نهج محايد للحيلولة دون اتساع الانقسامات في المجتمع الأفغاني ومساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى حل توفيقي. وللأسف، لا ييسر مشروع القرار بصيغته الحالية تحقيق تلك الأهداف. وأوضح أن وفد بلده ينوي التصويت ضد مشروع القرار.

71- *وبناءً على طلب ممثلي الاتحاد الروسي وباكستان والصين، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، توغو، جزر البهاما، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، السودان، فرنسا، الفلبين، فيجي، كوت ديفوار، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ناميبيا، النمسا، الهند، هولندا، اليابان.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا، باكستان، الصين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية).

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، أوزبكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، السنغال، الصومال، غابون، الكاميرون، كوبا، ليبيا، موريتانيا، نيبال.

72- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1، بصيغته المعدلة شفوياً، بأغلبية 28 صوتاً مقابل 5 أصوات، وامتناع 14 عضواً عن التصويت.*

73- **الرئيسة:** دعت الوفود إلى الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت أو ببيانات عامة بشأن أي من مشروعي القرارين المنظور فيهما في إطار البند 2 من جدول الأعمال.

74- **السيد تايهيتو** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده صوت ضد مشروع القرار المتعلق بحالة حقوق الإنسان في اليمن (A/HRC/48/L.11). ورأى أن المجلس ينبغي أن يركز على تهيئة بيئة تعزز وتشجع

جهود الدول للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ولذلك، فهو يشعر بالقلق إزاء انتشار القرارات الخاصة ببلدان محددة التي تسلط الضوء بشكل انتقائي على حالة حقوق الإنسان في عدد قليل من البلدان. وأضاف قائلاً إن مداولات المجلس بشأن هذه القرارات غير مثمرة عموماً ولا تفضي إلى النهوض بحقوق الإنسان في البلدان المعنية. ورأى أن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، بالتشاور والاتفاق مع تلك البلدان، هو خير سبيل لتحسين حالة حقوق الإنسان. ويجب دعم العمليات الوطنية والآليات الإقليمية عن طريق الحوار والتعاون، بدلاً من تقويضها. وأوضح أن وفد بلده يواصل تأييده لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن، ويحث المجلس على العمل صوب اتخاذ موقف موحد في هذا الصدد.

75- **السيد بيكرس** (هولندا): قال، متكلماً أيضاً بالنيابة عن أيرلندا وبلجيكا وكندا ولكسمبرغ، إن المجلس، برفضه مشروع القرار A/HRC/48/L.11، قد خذل شعب اليمن. فقد أُنشئت ولاية فريق الخبراء البارزين بتوافق الآراء قبل أربع سنوات. ومنذ ذلك الحين، قدم الفريق تقارير عن حالة حقوق الإنسان في اليمن بحياد وإنسانية ونزاهة. وتجاوز التوقعات في الوفاء بولايته على الرغم من العقبات الكثيرة، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى الفئات الضعيفة الحال والقيود على الموارد وظهور جائحة كوفيد-19. وأنهى رفض المجلس لمشروع القرار فعلياً ولاية الفريق في تقديم التقارير وقطع شريان الحياة الواصل بين الشعب اليمني والمجتمع الدولي. وأعرب عن أمله في استكشاف وسائل أخرى لمواصلة رصد حقوق الإنسان حتى لا يُتخلى عن الشعب اليمني في هذا الوقت الحرج.

76- **السيدة نارفايز فارغاس** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن وفد بلدها صوت لصالح مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1 بشأن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان لأنه يؤيد إنشاء آلية لرصد حالة حقوق الإنسان وتقديم توصيات لتحسينها، لا سيما فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات. ويجب أن يتناول هذا الرصد والتوصيات جميع أبعاد النزاع وبواعثه ومشاركة جميع الأطراف، بما فيها القوات العسكرية الأجنبية. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن القرار لا يشير إلى الاحتلال العسكري لأفغانستان الذي دام 20 عاماً.

77- **السيد محمود** (السودان): قال إن السودان يتابع التطورات في أفغانستان عن كثب منذ منتصف آب/أغسطس 2021، عندما تولت حركة طالبان السلطة، وأيد عقد الدورة الاستثنائية المعنية بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وكذلك القرار الذي اعتُمد في تلك الدورة. وقال إن تدهور حالة حقوق الإنسان منذ ذلك الحين يثير قلقاً بالغاً، لا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار A/HRC/48/L.24/Rev.1، وضد جميع التعديلات المقترحة عليه، لأنه يؤيد إنشاء آلية رصد تتابع عن كثب التطورات في أفغانستان في وقت حاسم الأهمية.

78- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن مشروع القرار A/HRC/48/L.11 بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن حظي بتأييد الاتحاد الأوروبي ككل. وكان رفضه مخيباً للآمال إلى حد كبير. وقالت إن فريق الخبراء البارزين ظل على مدى السنوات الأربع الماضية الآلية الدولية المستقلة والمحايدة الوحيدة لرصد حالة حقوق الإنسان في اليمن. وقد أدى دوراً حيوياً في جمع المعلومات والإبلاغ العلني عن أنماط انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ارتكبها جميع أطراف النزاع. وجعل من الشعب اليمني، طوال مدة عمله، أولويته القصوى، وأبرز معاناته منذ بداية النزاع. ويجب على المجلس أن يواصل رصد الحالة ما دامت الانتهاكات والتجاوزات مستمرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي المطالبة بمساءلة جميع الأطراف عن أفعالها واحترام حقوق الضحايا. وأكدت أن الاتحاد الأوروبي يؤيد لجنة التحقيق الوطنية ويأمل في أن تتلقى الدعم الذي تحتاجه للقيام بعملها بصورة مستقلة ومحايدة. ونظراً للحالة المزرية والحاجة الماسة إلى المساءلة، فإن المجلس، برفضه مشروع القرار، قد خذل الشعب اليمني بالفعل.

79- **السيد لي** تايهو (جمهورية كوريا): قال إن وفد بلده صوت لصالح مشروع القرار A/HRC/48/L.11، في ضوء التردي الشديد للوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في اليمن. وأشاد بمبادرة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية بهدف تخفيف حدة التوتر في اليمن، فضلاً عن جهودها لضمان تنفيذ اتفاق الرياض. وأشار إلى ما تجريه لجنة التحقيق الوطنية من تحقيقات مستقلة شاملة في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فقال إن وفد بلده يؤيد أيضاً مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة التقنية إلى اليمن وبناء قدراته في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/48/L.6). وحث جميع أطراف النزاع على دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، واستئناف محادثات السلام، ومواصلة المشاركة في عملية البحث عن حل سياسي شامل للأزمة.

البند 3 من جدول الأعمال: تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية (A/HRC/48/L.4/Rev.1 و A/HRC/48/L.5/Rev.1 و A/HRC/48/L.9/Rev.1 و A/HRC/48/L.12)

مشروع القرار A/HRC/48/L.4/Rev.1: المشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع

80- **السيد باليك** (تشيكيا): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، أي إندونيسيا وبوتسوانا وبيرو وهولندا ووفد بلده، فقال إن المجلس أولى في السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً لمسألة المشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع. ويركز مشروع القرار قيد النظر حالياً على تأثير جائحة كوفيد-19 في المشاركة في الشؤون العامة والأهمية الحاسمة للمشاركة على نطاق واسع وعلى قدم المساواة في عملية التعافي بعد الجائحة. وبموجب مشروع القرار، سيطلب المجلس إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان تنظيم حلقة عمل مدتها يوم واحد بين الدورات لمناقشة التحديات والممارسات الجيدة والخبرات في إعمال الحق في المشاركة في الشؤون العامة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19، وسيؤكد أهمية إجراء انتخابات دورية حقيقية بالاقتراع العام والمتساوي كوسيلة لتعزيز الانتقال الناجح إلى ديمقراطيات مستدامة طويلة الأجل. وسعى مقدمو مشروع القرار الرئيسيون إلى التعبير عن الشواغل والاقتراحات التي أُعرب عنها أثناء المفاوضات بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

81- **الرئيسة:** أعلنت انضمام 14 دولة إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 700 142 دولار.

82- **السيدة تيشي - فيسلبيرغر** (النمسا): قالت، وهي تدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن المشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع هي إحدى دعائم المجتمعات المفتوحة والديمقراطية، وتتعلق بعدد من الحقوق والحريات الأساسية التي لا تزال مهددة في جميع أنحاء العالم. ويتناول مشروع القرار عناصر جديدة مهمة، بما في ذلك تأثير تدابير الطوارئ في مشاركة الجمهور، والفجوة الرقمية، والدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني في ضمان استجابة التعافي من جائحة كوفيد-19 للاحتياجات الحقيقية. وأعربت النمسا عن تقديرها لكون مشروع النص يركز بشكل خاص على ما للجائحة من آثار سلبية على الحق في المشاركة في الشؤون العامة وعلى إجراء الانتخابات. وتؤيد النمسا بصفة خاصة الأجزاء من مشروع القرار التي تعرب عن القلق إزاء التمييز وتعترف بكون النساء والفتيات والأشخاص المنتمين إلى أقليات في كثير من الأحيان من بين أكثر المتضررين في هذا الصدد. ورحبت أيضاً بالإشارة في مشروع القرار إلى أهمية المشاركة النشطة والهادفة والشاملة للشباب في صنع القرار.

83- **السيد فييغاس** (الأرجنتين): قال، وهو يدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن مشروع القرار يبرز أن المشاركة في الشأن السياسي والعام على قدم المساواة بين الجميع تتسم بأهمية حاسمة للديمقراطية

وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي والنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والنهوض بالمساواة بين الجنسين وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأكد أن الأرجنتين ترحب بإدراج إشارة إلى مسؤولية الدول عن ضمان إجراء انتخابات شفافة ونزيهة خالية من التخويف والإكراه والعبث بِعَد الأصوات. وتود أن توجه الانتباه إلى دعوة الدول إلى تعزيز المشاركة السياسية لجميع النساء، والتصدي للعنف ضد المرأة، والمشاركة في الشأن السياسي والعام، والتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين. وتشجع الأرجنتين جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع القرار.

84- **السيد هوفهانيسيان** (أرمينيا): قال، وهو يدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن وفد بلده يقدر تركيز مشروع القرار على مشاركة المرأة، وهو أمر أساسي لمعالجة الأسباب الجذرية لمجموعة من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ولتعزيز التحولات الاجتماعية الإيجابية. وتشغل النساء 30 في المائة من المقاعد في الجمعية الوطنية لأرمينيا، وتتزايد أعدادهن باطراد على مستوى صنع القرار التنفيذي. بيد أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، لا سيما لضمان زيادة مشاركة المرأة على الصعيد المحلي.

85- وقال إن أرمينيا لا تزال من أشد مؤيدي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وهي ترى أن من الضروري مواصلة تعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلام وفي قطاع الأمن عموماً. وأعرب عن سرور وفد بلده لأن مشروع القرار يعبر إلى حد كبير عن الأهمية الأساسية لعناصر مثل حرية التجمع، والإعمال الكامل لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية المجدية، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وفيه توازن دقيق بين القيود المعقولة والحريات المدنية. وتقدر أرمينيا أيضاً الإشارة في مشروع القرار إلى إجراء انتخابات دورية حرة ونزيهة. وقال إن بلده، وقد حقق تقدماً ثابتاً في هذا الصدد، بسُبل منها التعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من الهياكل الدولية والإقليمية، يود أن يؤكد أن الانتخابات الحقيقية والشفافة والتنافسية تمثل معلماً هاماً في بناء ديمقراطيات ناضجة ومرنة.

86- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال، وهو يدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين أظهروا قيادة قوية في موضوع حاسم واتخذوا نهجاً شاملاً للجميع طوال المفاوضات بشأن النص. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالمساواة في الشأن السياسي والعام، ولا سيما في مواجهة جائحة كوفيد-19، التي أدت إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وهي تسلم وترحب أيضاً بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه مشاركة الشباب في مناصرة حقوق الإنسان والمساهمة التي يمكن أن تقدمها بالتالي في وفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

87- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.4/Rev.1.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.5/Rev.1: حقوق الإنسان لكبار السن

88- **السيد فييغاس** (الأرجنتين): عرض مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، أي البرازيل وسلوفينيا ووفد بلده، فقال إن النص قدمته أيضاً 48 دولة أخرى. وبموجب مشروع القرار، سيدعو المجلس إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة حالة كبار السن من منظور حقوق الإنسان، وسيطلب إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إعداد تقرير عن المعايير والالتزامات المعيارية بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، بغية وضع توصيات لمعالجة الثغرات المحتملة وتشتت القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن. وألقت جائحة كوفيد-19 وتصدي الدول لها الضوء على المظالم التي طالما أُنكرت أو أُهملت أو قُلل من شأنها. وهذا هو حال التمييز على أساس السن، الذي يعزز التمييز ضد كبار السن وتهميشهم وإقصاءهم. ووفقاً *للتقرير العالمي عن التمييز على أساس السن* لعام 2021، فإن واحداً من كل اثنين يحمل مواقف تمييزية تجاه كبار السن. والواقع أن التمييز على أساس السن منتشر إلى حد أنه غير معترف به وغير مشكوك فيه إلى درجة كبيرة. ويجب

معالجة تمتع كبار السن بحقوق الإنسان على نحو موضوعي وكلي شامل. وينبغي أن يقوم المجلس بدور نشط في عملية ضرورية لتحقيق تحول ثقافي في الطريقة التي ينظر بها المجتمع إلى الشيخوخة وكبار السن. ولذلك تدعو الأرجنتين المجلس إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

89- **الرئيسة:** أعلنت انضمام 15 دولة أخرى إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 200 310 دولار.

90- **السيد مورزينغر باغاني** (أوروغواي): قال، وهو يدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن وفد بلده يرحب بتركيز مشروع القرار على التمييز على أساس السن والتحيز ضد كبار السن، ويعتقد أن النص سوف يسهم إسهاماً إيجابياً في زيادة الوعي بهذه المسائل في المجتمع الدولي وإنهاء التحيز والقوالب النمطية وغير ذلك من أشكال التمييز ضد كبار السن. وسيأتي اعتماد مشروع القرار في وقت مناسب للغاية، نظراً لأن كبار السن قد تأثروا أكثر من غيرهم بجائحة كوفيد-19، التي لم تسفر عن ارتفاع معدلات الاعتلال والوفيات لدى هؤلاء الأشخاص فحسب، بل أدت أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة.

91- **السيدة مارتينس ليفانو** (المكسيك): قالت، وهي تدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن وفد بلدها يرحب بكون المجلس سيدعو الدول، بموجب مشروع القرار، إلى حظر جميع أشكال التمييز ضد كبار السن، والاعتراف بأن كبيرات السن كثيراً ما يواجهن أشكالاً متعددة ومتداخلة من التمييز، ويشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على مكافحة التمييز على أساس السن. ويؤيد وفد بلدها أيضاً التأكيد على أهمية تعزيز مجتمعات محلية شاملة لكبار السن ومراعية لهم، ودعوة الدول إلى التشاور مع كبار السن أنفسهم ومشاركتهم. وأعربت عن أملها في اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

92- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.5/Rev.1.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.9/Rev.1: الحق في الخصوصية في العصر الرقمي

93- **السيدة ستاش** (ألمانيا): عرضت مشروع القرار بالنيابة عن مقدميه الرئيسيين، أي البرازيل وليختنشتاين والمكسيك والنمسا ووفد بلدها، فقالت إن احترام الحق في الخصوصية شرط مسبق لممارسة حقوق أخرى ممارسة مجدية، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير. فالتغير التكنولوجي والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تُحدث تحولاً جذرياً في طريقة عيش الناس وعملهم، وتستلزم جمع وتخزين ومعالجة كميات كبيرة من البيانات، بما في ذلك البيانات الشخصية والحساسة. وصارت خوارزميات الذكاء الاصطناعي قادرة بشكل متزايد على استنتاج معلومات عن الأفراد، واتخاذ قرارات تؤثر في أهلية الحصول على تغطية التأمين الصحي والائتمان، وتقرير المحتوى الذي يجب توجيهه إلى مستخدمين بعينهم، وبالتالي تقويض قدرة المستخدمين على الفعل وتكوين رأي. ويعترف مشروع النص، الذي قدمته أكثر من 50 دولة من جميع المناطق، بأن للذكاء الاصطناعي بعض التطبيقات الواعدة، ولكنه يطرح أيضاً مخاطر على التمتع الكامل بالحق في الخصوصية وغير ذلك من حقوق الإنسان ذات الصلة. ومن هذه المخاطر أنه قد يؤدي إلى تفاقم التمييز القائم. فعلى سبيل المثال، تتسم أنظمة التعرف على الوجه بأنها أقل دقة مع وجوه غير البيض و/أو وجوه الإناث. ولذلك يتضمن مشروع القرار دعوة إلى احترام حقوق الإنسان في تصور هذه التكنولوجيات وتصميمها وتطويرها ونشرها من جانب الشركات والحكومات على حد سواء.

94- **الرئيسة:** أعلنت انضمام سبع دول إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية تبلغ 200 84 دولار.

95- **السيد بادي** (الهند): قال، وهو يدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن حكومة بلده تعترف تماماً بالحق في الخصوصية وتحترمه، وتعتبره عنصراً أساسياً من عناصر الحق في الحياة. وهي ملتزمة

باستخدام التكنولوجيات الرقمية استخداماً شاملاً للجميع لتحقيق هدفها المتمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. واستناداً إلى توصيات لجنة الخبراء التي أنشأتها الحكومة، عُرض على البرلمان مشروع قانون لحماية البيانات الشخصية وبلغ النظر فيه مرحلة متقدمة. وينبغي تصميم التكنولوجيات الرقمية وتطويرها وإدارتها واستخدامها بالاستناد إلى القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان العالمية. وقال إن الهند ملتزمة بتطوير واستخدام التكنولوجيات الرقمية وغيرها من التكنولوجيات الناشئة التي تعود بفوائد ملموسة على المجتمع من خلال نهج متعدد أصحاب المصلحة يكون متكيفاً وديناميا ومتوافقاً مع القيم العالمية، بما في ذلك احترام حرية التعبير والخصوصية.

96- **السيد فييغاس** (الأرجنتين): قال، وهو يدلي ببيان عام قبل اتخاذ القرار، إن الحق في الخصوصية، الذي يكرسه بوضوح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، هو حق تحكمي يتيح التمتع بحقوق أخرى، بما في ذلك الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع. وتعتمد التكنولوجيات الجديدة على كميات كبيرة من البيانات، التي يمكن أن تؤدي، إذا حُرفت، إلى تفاقم التمييز القائم. وقبل بضعة أيام، في الجلسة الرابعة والثلاثين للمجلس، دعا المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى وقف استخدام تكنولوجيات المراقبة في سياق إنفاذ قوانين الهجرة الوافدة. وثبت أن برامج التعرف على الوجه أقل دقة مع وجوه غير البيض. لذلك من المهم توخي العناية الواجبة عند تطوير تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، بسُبل منها إجراء تقييمات للأثر على حقوق الإنسان.

97- *اعتُمد مشروع القرار A/HRC/48/L.9/Rev.1.*

مشروع القرار A/HRC/48/L.12: استخدام المرتزقة وسيلةً لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها

98- **السيد كينتانيّا رومان** (كوبا): عرض مشروع القرار فقال إن استخدام المرتزقة، ولا سيما أشكاله ومظاهره الجديدة، مسألة ينبغي ويجب أن يعالجها المجلس، نظراً لما لها من آثار في حقوق الإنسان. ومن المهم في هذا الصدد معالجة العلاقة بين استخدام المرتزقة والعديد من أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ولا سيما الأنشطة المضطلع بها في المجال الإنساني.

99- وبموجب مشروع القرار، يدين المجلس كل أشكال إفلات الجناة الضالعين في أنشطة المرتزقة، ويكرر دعوته جميع الدول إلى توخي يقظة وتدعيم أطرها القانونية ورصدها تلك الأنشطة. ومن المؤسف أن بعض البلدان لا تعترف بولاية الفريق العامل المعنى بمسألة استخدام المرتزقة وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها، وما يضطلع به من عمل مهم، بما في ذلك فيما يتعلق بأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ولا غرابة في أن هذه البلدان نفسها أعاقت إحراز تقدم في وضع صك ملزم قانوناً لتنظيم تلك الأنشطة. وتدعو كوبا جميع الدول الأعضاء في المجلس الملتزمة بمكافحة استخدام المرتزقة إلى التصويت لصالح مشروع القرار.

100- **الرئيسة**: أعلنت انضمام 11 دولة إلى مقدمي مشروع القرار، الأمر الذي لا تترتب عليه آثار في الميزانية البرنامجية.

101- **السيد هوفهانيسيان** (أرمينيا) قال، وهو يدلي ببيان عام قبل التصويت، إن التأثير السلبي لاستخدام المرتزقة لا يني يتطور ويشمل تهديدات وتحديات شديدة في مناطق عديدة. وأرمينيا، بوصفها من مؤيدي اعتماد قرار بشأن المرتزقة منذ أمد بعيد، مقتنعة بأن عددا من الملاحظات المفاهيمية الواردة في تقرير الفريق العامل عن أثر استخدام الخدمات العسكرية والأمنية الخاصة في العمل الإنساني (A/HRC/48/51)، وتحديداً تلك

المتعلقة بضرورة تنظيم أنشطة المرتزقة من منظور القانون الدولي الإنساني، ينبغي مواصلة بحثها والتعبير عنها في مشروع القرار. وفي عام 2020، شهدت المنطقة التي توجد فيها أرمينيا، للمرة الثانية خلال 30 عاماً، تدفقاً واسع النطاق لمرتزقة جُندوا واتُجر بهم من مناطق الشرق الأوسط المنكوبة بالحرب لدعم عدوان عسكري؛ وكان هذا الوضع موضوع عدة رسائل أصدرها الفريق العامل. وتم تحديد الجناة أنفسهم في تقارير خاصة ببلدان محددة حيث تبين أنهم يجندون الأطفال الجنود. وينطوي مشروع القرار وولاية الفريق العامل على مهمة فريدة تتمثل في التصدي لانتهاكات متداخلة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والمجلس هو المحفل المناسب لإبداء الشواغل الملحة بشأن انتشار أنشطة المرتزقة غير المشروعة والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان. وستبذل أرمينيا جهدها لضمان استمرار المجلس في معالجة هذه المسائل.

البيانات التي أُدلي بها تعليلاً للتصويت قبل التصويت

102- **السيدة تيشي – فيسلبيرغر** (النمسا): تكلمت بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في المجلس، فقالت إن لدى الاتحاد الأوروبي شواغل طويلة الأمد بشأن مشروع القرار، بما في ذلك عدم وضوح المفاهيم فيما يتعلق بالفرق بين أدوار وأعمال المرتزقة وأدوار وأعمال الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. وعلاوةً على ذلك، أدت التداخلات بين ولاية الفريق العامل وولايات آليات حقوق الإنسان الأخرى إلى ازدواجية في الجهود وتوزيع غير فعال لموارد محدودة أصلاً. وقالت إن مشروع القرار يشجع على إنشاء إطار قانوني دولي، ومع ذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن التشريعات القائمة التي تنظم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مُرضية. فعلى سبيل المثال، تؤدي وثيقة مونترو دوراً مهماً في إعادة تأكيد التزامات الدول في هذا الصدد. وأخيراً، يربط مشروع النص بين المرتزقة والحق في تقرير المصير، الذي يقع خارج نطاق ولاية المجلس. وللأسف، على الرغم من أن بعض الاقتراحات النصية التي قدمها الاتحاد الأوروبي تناولها مشروع القرار جزئياً على الأقل، فإن هذه الشواغل التي طال أمدها لا تزال دون حل، وبالتالي لا يسع الاتحاد الأوروبي أن يؤيد مشروع القرار.

103- **السيد مانلي** (المملكة المتحدة): قال إن مشروع القرار، للأسف، لا يزال يخلط بين أدوار وأعمال المرتزقة، التي يعرفها القانون الدولي تحديداً، وأنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، التي لا تقع خارج نطاق مشروع القرار فحسب، بل تسهم أيضاً إسهاماً حيوياً في الأنشطة الدبلوماسية والتجارية والإنسانية في بيئات معقدة في جميع أنحاء العالم. وتوجد في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان قواعد راسخة تنطبق على الدول في علاقاتها مع هذه الشركات وعملياتها أثناء النزاعات المسلحة. وتشير وثيقة مونترو إلى الالتزامات القانونية القائمة للدول وتحدد الممارسات الجيدة الموصى بها. وأضاف قائلاً إن الخلط بين المرتزقة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة في مشروع القرار يقوض عمل الفريق العامل المعني بالمرتزقة، ويمكن أن يقوض الخطط الرامية إلى وضع إطار دولي لتنظيم أنشطة هذه الشركات ورصدها والإشراف عليها. ورغم أن المملكة المتحدة لا يسعها تأييد مشروع القرار بالصيغة التي قُدم بها، فإنه يأمل أن تواصل كوبا دراسة مقترحات وفد بلده في سياق المفاوضات المقبلة.

104- *وبناءً على طلب ممثلة النمسا، أُجري تصويت مسجل.*

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، جزر البهاما، السنغال، السودان، الصين، غابون، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيجي، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، ملاوي، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند.

المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، بولندا، تشـيكيا، جزر مارشـال، جمهورية كوريا، الدانمرك، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليابان.

الممتنعون عن التصويت:

البرازيل، توغو، الصومال، المكسيك.

105- *اعتُمد مشـروع القرار A/HRC/48/L.12 بأغلبية 29 صـوتاً مقابل 14 صـوتاً، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت.*

رُفعت الجلسة الساعة 18/10.